

Distr.: General
22 July 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٤

البند ٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: منتدى التعاون الإنمائي

رسالة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير الندوة الرفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي المعقودة في أديس أبابا في ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣ عن موضوع ”شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥“ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس، في إطار البند ٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) تيكيدا أليمو
الممثل الدائم

* E/2014/1/REV.1، المرفق الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

تقرير ندوة إثيوبيا الرفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي المعقودة في أديس أبابا في ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣^(أ)

”شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥“

نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، بالتعاون مع حكومة إثيوبيا، الندوة الأولى الرفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٤، في أديس أبابا في ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

وتوخت ندوة إثيوبيا الرفيعة المستوى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- تقييم كيفية صياغة شراكة عالمية من أجل التنمية تعالج الثغرات القائمة في التنفيذ، وكذلك الفرص والتحديات الجديدة، بما فيها تلك الناشئة عن التعاون الإنمائي الذي أصبح اليوم أكثر تنوعاً؛
- النظر في كيفية إدراج نهج إنمائية مختلفة في الشراكة العالمية من أجل التنمية، وتحديد الخصائص الكفيلة بتحويلها إلى آلية قيمة لمشاركة جميع الأطراف الفاعلة في التعاون الإنمائي؛
- التركيز بوجه خاص على أغراض الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية ومبادئها التوجيهية، وعلى السمات الرئيسية التي يجب أن تتسم بها كي تتمكن من الاستجابة لطموحات مختلف الأطراف الفاعلة بشأن ما يجب على الشراكة العالمية من أجل التنمية أن تقوم به وبشأن كيفية أدائها لمهمتها، بما في ذلك تزويدها بآلية أقوى للرصد والمساءلة.

وحضر الندوة أكثر من ١٥٠ مشاركاً رفيع المستوى يمثلون طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. واشتملت على عدة اجتماعات سابقة للندوة وعدد من الاجتماعات الجانبية، كان من بينها اجتماعات لأقل البلدان نمواً، ومنظمات المجتمع المدني، والبرلمانيين، ومعاهد البحوث. وترد قائمة هذه الاجتماعات في الفرع ٣ من هذا التقرير.

(أ) يتوافر مزيد من المعلومات عن الندوة في الموقع الشبكي التالي www.un.org/en/ecosoc/newfuncit/dfethiopia.shtml.

وبعد اختتام الندوة مباشرة عُقد اجتماع للمديرين العامين للشركاء في مجال التعاون الإنمائي من بلدان الجنوب. وناقش المشاركون كيفية إنشاء إطار مشترك للتعاون فيما بينهم، مركّزين على ما حققه مؤتمر مقدمي خدمات التعاون الإنمائي من بلدان الجنوب الذي عقد في دلهي في نيسان/أبريل. وناقشوا الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها في مجالات تحليلية رئيسية، بما في ذلك تحديد مبادئ التعاون بين بلدان الجنوب وتعريفه وقياسه ومؤشراته، بالتعاون مع مراكز التفكير الوطنية في بلدانهم وبدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب. وسيوفر منتدى التعاون الإنمائي مجالا لإجراء مزيد من المشاورات والمناقشات بشأن نتائج عملهم.

وشهدت الندوة أيضا لقاء للفريق الاستشاري لمنتدى التعاون الإنمائي مع أعضاء اللجنة التوجيهية للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، واجتماعا تواصليا للجنة التوجيهية. وكان الهدف المتوخى هو تحديد خطوات التعاون في الترويج لرؤية مشتركة للتعاون الإنمائي الفعال، بوصفه جانبا هاما من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأُتفق على زيادة المبادلات بين الأمانتين وتنسيق خطط العمل حتى تموز/يوليه ٢٠١٤، تجنباً للازدواجية وضماناً لزيادة التأزر.

وهيأت الندوة الساحة لاجتماعين رفيعي المستوى عقدهما منتدى التعاون الإنمائي في وقت لاحق: بشأن مستقبل التعاون الإنمائي (سويسرا، ٢٤-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)؛ وبشأن التعاون الإنمائي المسؤول والفعال في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ (ألمانيا، ٢٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤).

وستسهم نتائج الندوة إسهاما مباشرا في الأعمال التحضيرية الجارية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيوفر اجتماع جانبي غير رسمي في جنيف فرصة أولى لاطلاع العدد الأكبر من أعضاء الأمم المتحدة على رسائل الندوة.

ويتضمن هذا التقرير، في الفرع ١، موجزا لحمل الرسائل الرئيسية للندوة؛ ويُورد، في الفرع ٢، مزيدا من التفاصيل بشأن (أ) الدروس المستفادة من الشراكة العالمية الحالية من أجل التنمية؛ و (ب) التحديات التي تصوغ معالم الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية؛ و (ج) السبيل الذي يتعين المضي فيه للاتفاق على شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية؛ و (د) دعم تنفيذ الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية. وترد، في الفرع ٣، قائمة بالاجتماعات السابقة للندوة وبالأحداث الجانبية.

١ - الرسائل الرئيسية

(أ) تجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية أمر جوهري لمواجهة التحديات الإنمائية الرئيسية. يجب أن تضيف الشراكة العالمية المتجددة إلى التاريخ الذي سطره الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية والشراكة الحالية، والذي أشير إليه في إعلان الألفية وفي مونتيري وجوهانسبرغ. وينبغي أن تُنشط الدعم السياسي على أعلى مستوى من أجلهيئة بيئة تمكينية تخدم التنمية. وكما تكلل هذه الشراكة بالنجاح، يجب أن ترتقي بتنفيذ الالتزامات من جانب مجمل الشركاء في التنمية، وتعزيز الشراكات التكاملية على جميع المستويات، وتضمن أن تُركز الشراكات على الأولويات الإنمائية في السياقات المتباينة؛

(ب) وينبغي للشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية أن تركز على القضاء على الفقر، وعلى وضع العالم على مسار إنمائي أكثر استدامة. ويجب أن تأخذ الالتزامات الدولية القائمة بشأن تمويل التنمية في الاعتبار. وسيكون عليها أن تستجيب للتغيرات الحادثة في العالم وفي مشهد التعاون الإنمائي؛

(ج) وتظل مبادئ إعلان الألفية بالغة الأهمية للشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وهي تشمل التضامن وعدم التدخل، والمسؤوليات والقدرات المشتركة لكن المتميزة، والحق في التنمية، وتحقيق عدالة أكبر في التوزيع؛

(د) ويجب أن تركز الشراكة المتجددة على المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها مصدرا حيويا لتمويل التنمية. ويجب الوفاء بالالتزام المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ويتعين إعادة النظر في طرائق المساعدة الإنمائية الرسمية ومبادئها وطرائقها. وينبغي أن تصبح أكثر شمولاً وأن تشكل حافزا لتشجيع التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا من أجل التنمية؛

(هـ) ويجب أن تكثف الشراكة العمل بشأن اتساق السياسات الإنمائية بحيث تشمل تمويل التنمية بطائفة من المصادر المتنوعة، ومعالجة قضايا "الصورة الكبرى" التي تشكل ركيزة التنمية المستدامة للجميع. ويجب أن تدعم بصورة فعالة تقاسم الموارد، وكذلك المعارف والقدرات. ويجب أن تصبح الموارد أكثر استقراراً وأن يتسنى التنبؤ بها بقدر أكبر، وأن تكون غير مشروطة وغير مقيدة. ويجب توفير نظم مالية مستقرة وحوكمة اقتصادية أكثر إنصافاً، بما يفسح أمام البلدان النامية مجالاً للسياسات رَحباً بما يكفي لتمكينها من تحقيق أولوياتها الإنمائية الوطنية؛

(و) ويجب أن تشارك كل الأطراف الفاعلة على قدم المساواة في تصميم الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية، وكذلك في تنفيذها ورصدها. ويجب أن تتيح الشراكة إشراك جميع الأطراف الفاعلة واستجماع الإرادة السياسية. ويجب أن تعكس بصورة وافية المسؤوليات والقدرات المشتركة ولكن المتميزة. وينبغي أن تُحدّد الأدوار والمسؤوليات تحديدا جيدا لمسألة كل الأطراف الفاعلة عن تنفيذ ما تعهدت به من التزامات؛

(ز) وتحدو الشركاء في مجال التعاون الإنمائي من بلدان الجنوب مصلحة مشتركة في أن يشاركوا في صياغة الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية. وهم يتطلعون إلى تطبيق مبادئهم وممارساتهم على نطاق أوسع. وثمة حاجة إلى تبسيط تنوع النهج المتبعة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب وإلى تحسين فعالية هذا التعاون وسرعة استجابته، إلى جانب الإقرار بأنه يكمل التعاون بين الشمال والجنوب لا أنه يشكل بديلا له؛

(ح) وسيتم دور القطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية للشركات بأهمية متزايدة لتعزيز التنمية المستدامة. إذ تستكمل المؤسسات الجهود الإنمائية وتوسع نطاقها، بحكم نزوعها إلى الابتكار وتحملها للمخاطرة وتحليها بقدر أكبر من المرونة وتوجهها نحو تحقيق النتائج؛

(ط) ويجب أن يكون الرصد والمساءلة الفعالان سمتين رئيسيتين للشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية. وضماناً لإحداث تغيير إيجابي في السلوك وللامتثال للالتزامات، يجب أن تتضافر بصورة ناجحة مسارات متنوعة للمساءلة. ويجب تعزيز قدرات النظم الإحصائية وغيرها من النظم بما يدعم الرصد الوطني وينتج معلومات مرجعية متينة؛

(ي) وسيظل منتدى التعاون الإنمائي مركزا للتبادل الصريح والشامل للآراء بشأن هذه القضايا وسيكون بمقدوره أن يشجع المساءلة العالمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ عن طريق رصد الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية. ويُنظر إلى منتدى التعاون الإنمائي على أنه محفل يمكن فيه إحراز تقدم بشأن كل المواضيع الخاضعة للنقاش. وهو يشغل، بوصفه محفلا يضم جميع الأطراف الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي، موقعا يؤهله بوجه خاص لاستخلاص الدروس المستفادة، استنادا إلى تحليل متين، وتقديم دعم سياسي رفيع المستوى لزيادة المساءلة. وهو يوفر أيضا مجالا لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والبرلمانات التي يتعين تمكينها بقدر إضافي كي تؤدي دورا أكبر في الرصد والمساءلة.

٢ - الموجز التفصيلي

(أ) الدروس المستفادة من الشراكة العالمية الحالية من أجل التنمية

كان الغرض من الشراكة العالمية من أجل التنمية هو تعزيز اتساق السياسات، وتعبئة الدعم لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وللشراكة تاريخ ثري، على نحو ما ورد في إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وخطة عمل جوهانسبرغ التنفيذية التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

لقد تعرض الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية للنقد في أحيان كثيرة على اعتبار أنه "الحلقة الأضعف" في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ويركز الهدف على الحاجة إلى شراكة عالمية من أجل التنمية لتعزيز بيئة مؤاتية لتحقيق الأهداف كلها.

لقد كان من الصعب قياس إنجازات الهدف ٨ من الناحية الكمية دون غايات محددة، وتختلف التقدم المحرز عن بلوغ المقصد المنشود. وكان من أسباب هذا الوضع عدم القدرة على نقل روح الهدف إلى الناس على الأرض. وعلاوة على ذلك، فإن الهدف ٨ لم يعالج القضايا النظامية أو الهيكلية ونظر إليه على أنه يديم العلاقة القائمة بين الشمال والجنوب.

وانتقد كثيرون الهدف ٨ لتركيزه الزائد على المساعدة الإنمائية الرسمية. ولم تف معظم البلدان بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلاوة على ذلك، فإن الهدف ٨ لم يأخذ نوعية المعونة تحديدا في الحسابان. ويشير آخرون إلى تركيز الهدف على إتاحة الوصول إلى الأدوية أو إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بأسعار ميسورة.

غير أن الهدف ٨ قد حدد، على الرغم من أوجه ضعفه، نقطة بداية طيبة. فهو يوفر أساسا يتيح للشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية أن تبني فوق النجاحات والأعمال غير المنتهية للأهداف، بما يشمل ذلك من تحديد غايات طموحة جديدة. وينبغي أن تبني الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية على النجاحات والدروس المستفادة من الأهداف، مع تجاوزها لمعالجة القضايا الهيكلية والنظمية.

(ب) التحديات التي تصوغ معالم الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية

خطة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

لئن كان على الشراكة العالمية للتنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ أن توجه عنايتها للأعمال غير المنتهية للأهداف الإنمائية للألفية، فإنها ينبغي أيضا أن تتجاوز ذلك. إذ يجب أن تعني بقضايا النمو القادر على تحمل الضغوط والمناصر للفقراء والشامل للجميع، وتعزيز القدرات الإنتاجية والبنى التحتية، وتغير المناخ وتدهور البيئة، والحوكمة الرشيدة. ويمكن تحديد خمسة أبعاد رئيسية هي القضاء على الفقر، والقضايا النظامية والهيكلية، والتنمية المستدامة، وتمويل التنمية، والتعاون الدولي.

ويمكن أن يتمثل الغرض الرئيسي للشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية في تعزيز التنمية المستدامة وضمان فرص الرخاء المستدام للجميع. وينبغي النظر إليها لا كهدف في حد ذاتها بل كعملية تحويلية تنطوي على مسؤوليات مشتركة.

ويظل الفقر هو التحدي الأكبر الذي يواجه التعاون الإنمائي الدولي، يليه عن كثب في الترتيب عدم المساواة. وينطوي ذلك على جانبيين رئيسيين هما وضع الاقتصاد على مسار سليم من أجل تيسير النمو الاقتصادي الشامل للجميع ومعالجة البطالة العالمية عن طريق إيجاد فرص العمل اللائق. ولذا يجب على أي شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية أن تراعي بصورة منهجية وفعالة الاحتياجات الخاصة لأشد البلدان ضعفا، وأن تضمن استمرار تلك البلدان في شغل مكانة مركزية في مجال التعاون الإنمائي.

وتحقق التنمية المستدامة تكاملا بين الأبعاد الثلاثة المتمثلة في النمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، والاستدامة البيئية. وسيكون توفير منافع عامة عالمية لمواجهة تحديات التنمية المستدامة أمرا جوهريا. ومن القضايا الهامة الأخرى التغير الديمغرافي والهجرة، والسلام وحقوق الإنسان، واستقرار النظم المالية العالمية.

وينبغي أن تركز الشراكة المتجددة بصورة متزايدة على بناء القدرات على المستوى القطري، حيثما يقتضى الأمر ذلك. فهناك حاجة عاجلة إلى الاعتراف بأن أهمية المعرفة وبناء القدرات أصبحت تناظر أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية، إن لم تكن تفوقها. فالبلدان النامية تحتاج إلى مواصلة التصنيع وإلى زيادة قدراتها الإنتاجية والتحويلية.

ويتيح التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تعزيز تقاسم المعارف والمعلومات فحسب، بل أيضا الرصد والمساءلة. وعلى الرغم من النجاح الهائل الذي تحقق، فإن التعاون في مجال التكنولوجيا يتطلب إحراز مزيد من التقدم وتعزيز ما يبذل

من جهود. وعلى المستوى الهيكلي، ينبغي العناية أيضا بالنظام الدولي لحقوق الملكية الفكرية لإتاحة تبادل أوسع نطاقا للتكنولوجيا التي ستكون مطلوبة لوضع البلدان النامية على مسارات النمو المستدام.

وبمقدور الشراكة العالمية أيضا أن تساعد على إدارة القضايا ذات الطابع العالمي والإقليمي التي تتجاوز نطاق تصرف أي دولة بمفردها. ومن ذلك مثلا، أن المهاجرين قد اضطلعوا بفضل ما يرسلونه من تحويلات بدور كبير في الحد من الفقر؛ وبمقدور الشراكة المتجددة أن تدعم بيئة مؤاتية لاحترام حقوق المهاجرين وتسهيل تحويلاتهم.

تغير مشهد التعاون الإنمائي

ما برح المشهد الإنمائي يتغير بسرعة وسيستمر في ذلك. وينبغي أن تضمن الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية أن تكون استراتيجيات وبرامج التنمية مرنة بقدر يكفي للاستجابة للتغيرات في البلدان الشريكة.

والجتمع العالمي آخذ في الابتعاد عن فهم الشراكة العالمية على أنها قاصرة على الشمال والجنوب. وأي شراكة عالمية متجددة يجب أن تكون شراكة شاملة وحقيقية بين شركاء متساوين، مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتمايزة. ويجب أن تستند إلى مبادئ التضامن والمساواة والملكية الوطنية وتقرير المصير والاحترام المتبادل والمسؤولية العالمية.

ويجب أن تكون الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية أداة جذابة لإشراك جميع الشركاء واستجماع الإرادة السياسية. فبذلك تستطيع أن تؤدي دورا حاسما في حشد كل الأطراف الفاعلة لمواجهة التحديات الرئيسية. وينبغي ألا تشكل الشراكة العالمية المتجددة ولا أن ينظر إليها على أنها سبيل يتيح للشمال العالمي أن يتحلل من التزاماته. فمبدأ العالمية يعني أن تتحمل جميع الأطراف الفاعلة المسؤولية الكاملة وفقا لقدرات كل منها.

وينبغي تهيئة بيئة تمكينية تتيح إشراك جميع أصحاب المصلحة. ويتعين وضع الأطر القانونية والرقابية لتحديد قواعد اللعبة. ومن ثم، يمكن استكشاف أوجه التآزر بين الشركاء في التنمية على مختلف المستويات وفي شتى المتديات. وينبغي تعزيز قدرة جميع القطاعات على العمل معا.

والتعاون بين بلدان الجنوب له دور فريد يؤديه في مجال التعاون الإنمائي وهو يتمم التعاون بين الشمال والجنوب. وهناك اعتراف واسع النطاق بأن التعاون بين بلدان الجنوب

والتعاون بين الشمال والجنوب يختلفان في مبادئهما وأهدافهما وطرائقهما. وهذا يستبعد مسألة إخضاع أحدهما لمعايير الآخر. وحتى مع الطابع الطوعي للتعاون بين بلدان الجنوب، فسيكون من المهم أن تتوافر مبادئ توجيهية لممارساته وطرائقه في مجال التعاون الإنمائي الدولي. ويعكف الشركاء في الجنوب في الوقت الحاضر على تجميع أدلة تعاوهم الإنمائي بصورة منهجية أكبر. وسيكون تحليل هذه الأدلة واستنباط طرق خاصة بهم في التقييم خطوتين حاسمتين لدعم التواصل والتفاعل مع الأطراف الفاعلة الأخرى.

ويوجد طلب على زيادة دور القطاع الخاص في الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية وعلى سبل تتيح إخضاعه للمساءلة. ويملك القطاع الخاص، وتحديدًا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الموارد والمعارف التشغيلية التي تمكنها من أن تصبح قاطرات حقيقية للتنمية. وتقتضي التحديات المتعلقة بالطاقة والغذاء والأمن والتنمية الحضرية أن يضطلع القطاع الخاص بدور ريادي. وينبغي أن يشارك القطاع الخاص في التعاون الإنمائي الدولي بنهج برنامجي ومنظم، مرتقياً بأنشطته من مجرد كونها أنشطة خيرية إلى كونها أنشطة صناعية أو تجارية حقيقية.

ومن ثم سيتعين رصد المسؤولية الاجتماعية للشركات بصورة أقوى، وكذلك وضع مدونة سلوك لإشراك القطاع الخاص في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيتعين تقوية النظام "الطوعي" لإتاحة مساءلة أكثر فعالية وعلاقة أكثر تكافؤاً بين الأطراف. كما يجب على الشراكة مع القطاع الخاص في البلدان النامية أن تستهدف بصورة مباشرة أكبر دعم صناعة البلد المضيف، وذلك بجملة سبل منها القواعد المتصلة بالمضمون المحلي وعمليات نقل التكنولوجيا.

وتتطلع المؤسسات، بما لها من سبل عمل متنوعة، أن تشارك بصورة انتقائية، وفقاً لنهج قائم على القضايا، في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتحرص مؤسسات كثيرة على المشاركة في حوار مستمر من أجل تحسين فهم أوجه قوتها وإسهامها المحتمل في الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية. وهي لا تريد أن ينظر إليها على أنها آلات لصرف النقود من أجل التنمية؛ بل تريد أن تُقدَّر كذلك إسهاماتها الموضوعية وابتكاراتها وممارساتها المثلى.

وينبغي أن تتوافر لجميع الأطراف الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي مدونات سلوك مصممة تحديداً كي تلائم ظروفها.

وهناك حاجة عاجلة أيضاً إلى استكشاف أوجه التآزر وإبراز أوجه التكامل بين الشراكات على جميع المستويات، تجنباً للتنافس والازدواجية. وكما يتسنى القيام بذلك

بطريقة فعالة، ينبغي أن تنبع الشراكة العالمية المتجددة من تقييم قائم على الوقائع للدروس المستفادة من الشراكة العالمية الحالية من أجل التنمية ومن الشراكات الأخرى ذات الصلة.

وعمدور الشراكات التي تضم أصحاب مصلحة متعددين أن تتعهد برعايتها الممارسات والتدخلات الجيدة على المستوى الوطني وأن تتيح تقاسم المعارف على نطاق واسع. ومن جهة أخرى، يطرح التعاون الإنمائي المتعدد الأقطاب تحديات تتعلق بإدارة مساهمات وطموحات الأطراف الفاعلة جميعا.

وينبغي النظر إلى الشراكة العالمية من أجل التنمية على أنها إطار جامع يعالج القضايا الهيكلية، ضمن ما يتوخاه من أغراض أخرى. وينبغي أن تُرشد الشراكة العالمية جميع الأطراف الفاعلة دعما للتنفيذ وامتثالا للالتزامات التي تم التعهد بها. وعمدور الشراكات التي تضم أصحاب مصلحة متعددين أن تدعم تنفيذ مسائل محددة على المستوى التشغيلي.

تمويل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

ستكون الشراكة العالمية من أجل التنمية حاسمة الأهمية لتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية. وسيطرح تمويل التنمية تحديا هائلا في بيئة ما بعد عام ٢٠١٥. وبالنظر إلى الحالة الاقتصادية الحالية لكثير من البلدان النامية، فإن التوقعات بحدوث زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية، لا تبدو واعدة. ومع ذلك، يجب الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الدولية.

وعلى الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل حيوية، فإنها تؤدي دورا صغيرا نسبيا في تمويل التنمية بشكل عام. وينبغي أن تعزز الشراكة المتجددة دور الأشكال الأخرى للتمويل، بما في ذلك المصادر الابتكارية للتمويل، بوصفها مصادر قيمة لاستكمال المساعدة الإنمائية الرسمية. وعمدور تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك عن طريق الضرائب والتصدي للتدفقات النقدية غير المشروعة، أن تحقق أكبر أثر مطرد يتيح للبلدان أن تحد من اعتمادها على المعونة. وسيكون إحراز مزيد من التقدم بشأن القدرة على تحمل الدين أمر حاسم الأهمية في هذا الصدد.

ويجب أن تستخدم المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة استراتيجية. وبالنظر إلى تناقص المساعدة الإنمائية الدولية، يمكن توقع أن تُيسر البلدان المانحة بقدر أكبر إمكانية التنبؤ بمساهماتها. وعمدور البلدان النامية أن تستعين بالتعاون الإنمائي لتعزيز تعبئة الموارد المحلية من أجل الاستفادة بإمكاناتها الخاصة على الوجه الأكمل.

وينبغي التشديد على تقاسم نتائج التنمية والمساواة على المستوى التشغيلي. ويجب ألا تعمل الأطراف الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي بمعزل عن بعضها بعضاً؛ بل ينبغي أن تبني شراكات منصفة على كل من المستوى العالمي والوطني. وسيكون حشد الأطراف الفاعلة حول أغراض واستراتيجيات مشتركة والحد من التجزئة والازدواجية مهمة هامة يجب على الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية أن تضطلع بها.

ويتعين تشجيع الملكية القطرية ومواءمة تمويل التعاون الإنمائي مع الأولويات الوطنية. وينبغي إجراء حوارات مع جميع أصحاب المصلحة في التنمية ضماناً لارتباط الأنشطة باستراتيجية التنمية الوطنية. وينبغي أيضاً التركيز على بناء السلام وبناء المؤسسات.

(ج) السبيل الذي يتعين المضي فيه من أجل الاتفاق على الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية

لقد تسارعت المناقشات بشأن الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية لكنها ما زالت تفتقر إلى التزامات قوية بتهيئة بيئة تمكينية للتنمية. إذ لا تضاهي هذه المناقشات مستوى الطموح الذي ينعكس في المناقشات الأوسع نطاقاً بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والقضايا التي ينبغي أن تعالجها.

وتظل مبادئ إعلان الألفية صالحة بدرجة عالية للشراكة العالمية من أجل التنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وتشمل المبادئ الأساسية للشراكة المتجددة التضامن وعدم التدخل، والمسؤوليات والقدرات المشتركة ولكن المتميزة، والحق في التنمية، وزيادة عدالة التوزيع.

ويمكن دعم المساواة من خلال ترتيب أفقي لا من خلال ترتيب رأسي، بحيث تُدرج غايات البلدان جميعاً في الشراكة العالمية من أجل التنمية. ويجب ألا ينظر إلى الشراكة العالمية على أنها شكل من أشكال النوايا الحسنة. بل عليها أن تعكس حقائق الواقع القائم اليوم، حيث يتعين إعادة النظر في مفاهيم ”الشرق“ و ”الغرب“ و ”الشمال“ و ”الجنوب“ و ”البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي“ و ”البلدان غير الأعضاء فيها“. وينبغي أن تستند إلى أساس يتمثل في تقاسم الناس جميعاً لعالم واحد يسوده توزيع أكثر تكافؤاً للمواد العالمية المشتركة وتعاون متبادل.

وسيفضي التضامن إلى التركيز على أشد البلدان والسكان ضعفاً. ويعني التضامن وإدماج الجميع الحرص على ألا يترك أحد يتخلف عن الركب.

ويجب أن تكون الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية شاملة للجميع وتشاركية كي تجتذب طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي. وينبغي أن تعكس شواغل جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية في مجال التعاون الإنمائي، ولا سيما من لهم فرص محدودة للمشاركة في الحوار المتعلق بالسياسات العامة ولإسماع أصوات المواطنين. وينبغي أن تكون الطائفة الواسعة من منظمات المجتمع المدني والحكومات المحلية قادرة على الإسهام في الطريقة التي يُتفق بها على الخطة الجديدة وكذلك في الطريقة التي تنفذ بها، كي تعكس هذه الخطة بصورة كاملة المكانة البارزة للملكية الوطنية والتنمية التي تقودها البلدان.

(د) دعم تنفيذ الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية

ينبغي أن يكون للشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية نفس النطاق العالمي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي ترمي إلى دعمها.

ستكون الملكية الوطنية القوية والدعم الدولي، وكذلك الشفافية والمساءلة، عنصرا جوهريا في تنفيذ هذه الشراكة العالمية الشاملة. وتتطلب الشراكة العالمية أن يُوضَّح مختلف أصحاب المصلحة أدوارهم ومسؤولياتهم في إطار الأشكال المتنوعة من الشراكة. وستقتضي إطارا معدلا للرصد، ينبغي أن يكون شاملا للجميع وفعالا وذا حجية. وينبغي تصميم نظام ذكي للمساءلة.

ويعد استخدام نماذج إنمائية مختلفة أكثر ملاءمة للظروف والشروط الخاصة حاسم الأهمية للتنفيذ الفعال لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيساعد هذا على الاعتراف بصورة كاملة بسيادة كل بلد، وعلى ترسيخ ارتباط التعاون الإنمائي بخطط وطموحات وقدرات كل بلد القصيرة الأجل والطويلة الأجل.

وإحداث تغيير إيجابي في سلوك الناس والمؤسسات يجب أن يكون هو الهدف المتوخى من الرصد والمساءلة. وتعد وسائل الإعلام، وبصورة متزايدة وسائل التواصل الاجتماعي، شركاء حيويين للرصد الفعال، من خلال إبرازها ما يحدث للعيان. ويعزز المجتمع المدني صوت الفقراء والمهمشين، وسيؤدي دورا في رصد الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية. وعلى الرغم من التحسينات، فإن مشاركة المجتمع المدني في المناقشات بشأن التعاون الإنمائي الدولي تظل محدودة ويجب زيادتها.

ويعتقد البرلمانيون أن يكونوا حلقة وصل حاسمة بين الأفرع التنفيذية للحكومات والمواطنين. ويؤدي البرلمانيون، بحكم ولاياتهم في الإشراف على اتفاقات القروض والتعاون

الإثمائي ككل ومعرفتهم باحتياجات المواطنين، دورا بالغ الأهمية في تشجيع التعاون الإثمائي الفعال والمسؤول وتنفيذ الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية.

ويجب ضمان المساءلة بطرق متعددة في جميع قطاعات ومستويات الأطراف الفاعلة والشراكات. ويتعين بناء شراكات حقيقية على أساس من الفهم المشترك والشفافية والمساءلة. وتمثل بعض الأدوات التي يتعين استخدامها في هذا الغرض في آليات الاستعراض من قبل الأقران والتدابير الرامية إلى التصدي للهروب غير المشروع لرأس المال والتهرب من الضرائب.

ويجب أن تترجم الالتزامات العالمية إلى التزامات على المستوى القطري، تقترب بغايات محددة يستطيع أن يلتزم بها كل الشركاء من خلال عمليات تشاركية شاملة للجميع. والالتزامات القطرية بين الشركاء يجب أن تنعكس في العمليات الرئيسية لتخطيط التنمية ووضع ميزانيتها، من أجل ضمان التنفيذ مع كفالة المساءلة النهائية من خلال الرقابة البرلمانية.

وينبغي للشراكة العالمية المتجددة، كي تكون شفافة وتحويلية، أن تضع مؤشرات كمية وكيفية. وينبغي أن تغطي مؤشرات شاملة رفيعة المستوى القضايا النوعية والكمية وأن تضمن وضع واعتماد خطوط أساس لكل بلد. وينبغي أن تركز على وضع مؤشرات جيدة للمجالات الاجتماعية، والتنمية الشاملة للجميع، والابتكار والتكنولوجيا، والتنمية المستدامة. وبذلك يمكن أن يصبح الأثر المتحقق على المستوى الوطني قابلا للقياس.

تعد الغايات حاسمة الأهمية، لأنها تنطوي على إمكانية تغيير السلوك إذا صيغت بطريقة جيدة وكانت لها جداول زمنية موثوق بها. كي يتسنى رصد الأنشطة الإثمائية بصورة فعالة، ينبغي تخفيض عدد الغايات واستكمالها بوصف نوعي. وينبغي أن تكون فردية الطابع فلا تنطبق على مجموعات بأسرها من الأطراف الفاعلة ضمانا لزيادة المساءلة.

وينبغي أن تستهدف المساءلة تحقيق نتائج لصالح الناس على المستوى القطري. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن ترتبط هذه النتائج بإطار للمساءلة العالمية. وكما تكون المساءلة فعالة، يتعين أن تكون متوائمة مع الاحتياجات على المستوى القطري. ويتعين مراعاة طائفة واسعة من القضايا على المستوى الوطني، بما في ذلك الحاجة إلى أطر وطنية، وآليات للتنسيق الجيد، ومؤسسات قوية ومستقلة، ومشاورات على المستوى المحلي، ومشاركة السلطات دون الوطنية. ويتعين أن تكون التعهدات قابلة للفهم من جانب جميع المواطنين وأن تشمل بالتالي بيئاتهم المحددة.

وتعد الإرادة والقيادة السياسيتان القويتان على جميع المستويات عنصرين جوهريين للرصد والمساءلة الفعالين. ويتعين أن تكون المؤسسات مستقلة، ومع ذلك منسقة جيداً وقوية مالياً. وينبغي أن ينصب التركيز أساساً على بناء القدرات وإدماج الجميع، وخاصة على المستوى القطري. كما ينبغي أن تكون الحكومات المحلية مسؤولة مباشرة عن أعمالها.

ومع تزايد تعقيد عمليات الرصد، أصبح جمع البيانات الجيدة والموثوق بها أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويتعين أن يعتمد الرصد والمساءلة على بيانات قوية وعالية الجودة. وينبغي أن تتاح للجمهور مشفوعة بمعلومات واسعة وشاملة. وكما تنجح المساءلة في الممارسة العملية، تعد الشفافية أمراً ضرورياً.

وينبغي أن تستخدم أطر الرصد القائمة وأن ترشد بصورة أفضل، إلى جانب ضمان مراعاة السياقات والحقائق المحلية. وينبغي تجنب إنشاء نظم رصد متوازية. وينبغي أن ينصب التركيز على تبسيط ومواءمة أطر الرصد ضمن إطار واحد واستخدام المؤشرات الموجودة بالفعل والمتفق عليها.

وينبغي مواصلة تعزيز النظم القطرية للرصد والمساءلة. ويمكن تحقيق أقصى قدر من الملكية الوطنية بالعمل معاً على التوصل إلى نظام مشترك للرصد، مع التركيز على الأولويات الوطنية. وينبغي تمكين البلدان من تتبع التطورات وقت حدوثها، ومن التواؤم معها أو الاستجابة لها بوتيرة أسرع. وكما ينجح هذا يتعين على جميع الأطراف الفاعلة أن تستخدم النظم الوطنية القائمة بصورة أفضل.

أثبتت آليات الاستعراض من قبل الأقران فعاليتها وأخذت تشغل مكانة مرموقة. بدأ الشركاء يعرضون طوعاً أن يخضعوا للاستعراض من قبل البلدان المستفيدة من البرامج، مما أسفر عن تحول في علاقات القوة، وأدى إلى تطبيق فكرة المساءلة المتبادلة في الممارسة العملية. كما يمكن إنشاء آليات لتقييم الأداء يُعطى فيها الشركاء تقديرات على فعالية التنمية. ويمكن أن تستند هذه التقديرات إلى الأداء الفردي وإلى الحجم الإجمالي للتعاون الإنمائي.

ويتعين تعزيز تعددية الأطراف بقدر أكبر بدلاً من تشتيتها. على مستوى الحوكمة العالمية، سيكون إصلاح مؤسسات بریتون وودز والمجلس الاقتصادي والاجتماعي جانبيين رئيسيين لتعزيز اتخاذ القرار بطريقة متعددة الأطراف مؤاتية للتنمية.

ويتعين إلحاق الشراكة العالمية من أجل التنمية بمنتدى عالمي يمكن فيه الاستماع لكل الأصوات. وبمقدور منتدى التعاون الإنمائي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أداء دور هام في مجال الرصد والمساءلة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتتوافر لمنتدى التعاون الإنمائي معلومات واسعة النطاق عن كيفية تحقيق التكامل بين العناصر المختلفة للرصد والمساءلة في مجال التعاون الإنمائي الدولي. وبمقدوره أن يدعم الجهود الرامية إلى إنشاء وتنفيذ نظام متماسك داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي يُعنى باستعراض التقدم الذي يحرزه مختلف الشركاء في الوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها في إطار الشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية.

٣ - الاجتماعات السابقة للندوة والاجتماعات الجانبية^(ب)

- اجتماع منظمات المجتمع المدني
- اجتماع تواصل للشراسة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال
- اجتماع مجموعة أقل البلدان نموا
- اجتماع جانبي بشأن التعاون بين بلدان الجنوب ومراكز التفكير
- اجتماع المديرين العامين للشركاء في مجال التعاون الإنمائي من بلدان الجنوب

(ب) تتوافر مذكرات المعلومات الأساسية والموجزات المتعلقة بالاجتماعات والاجتماعات الجانبية في الموقع الشبكي التالي www.un.org/en/ecosoc/newfunc/dcfethiopia.shtml.